التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية

بلغ معدل التضخم **2.13%** خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **106.68** ليصل إلى **108.95**. في حين بلغ معدل البطالة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام **2023** ما نسبته **21.16%** بانخفاض مقداره **1.67%** مقارنة بنسبة البطالة المسجلة خلال ذات الفترة من عام 2022 والبالغة **22.83%**.

وفيما يتعلق بأداء المالية العامة، فقد سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية/الموازنة عجز مالي بعد المنح بلغ حوالي **1396.8** مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من عام **2023**، مقابل عجز مالي بعد المنح بلغ حوالي **1407** مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق. وارتفع كذلك إجمالي الدين العام بنسبة **5.8%** بنهاية شهر أيلول من عام **2023** مقارنة بنهاية عام **2022**، ليصل إلى حوالي **40.714** مليار دينار أو ما نسبته **113.4%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر أيلول من عام **2023**، مقارنةً مع **38.490** مليار دينار أو ما نسبته **114.2%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2022**.

وبخصوص أبرز المؤشرات المصرفية فقد سجلت نتائج إيجابية خلال العشرة شهور الأولى من عام **2023** مقارنة بنهاية عام **2022**، حيث ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة **1.7%** في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2023** مقارنةً مع نهاية عام **2022** لتصل إلى **65.255** مليار دينار مقارنة بـ **64.142** مليار دينار في نهاية عام **2022**. وارتفعت كذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة **2.2%** في نهاية تشرين الأول من عام **2023** لتصل إلى حوالي **33.320** مليار دينار، مقارنة مع **32.591** مليار دينار بنهاية عام **2022**. كما سجل إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية تشرين الأول من عام **2023** نمواً بنسبة **2.9%** لتصل إلى **43.329** مليار دينار مقارنة مع **42.106** مليار دينار في نهاية عام **2022**.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة **2.7%** خلال النصف الأول من عام **2023** مقارنةً بالنصف الأول من عام **2022**، يشار في ذات السياق إلى أن نسبة النمو قد بلغت **2.6%** خلال الربع الثاني من عام **2023** مقارنة بالربع الثاني من عام **2022**.

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (100=2016)

	النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022	النصف الأول 2022	النصف الأول 2023	التغير النسبي (%)
أ	**الصناعات**						
1	الزراعة والقنص والغابات وصيد السمك	1,366	1,405	1,451	660	711	%7.7
2	المناجم والمحاجر	707	769	791	386	401	%3.9
3	الصناعات التحويلية	5,240	5,363	5,542	2,590	2,683	%3.6
4	الكهرباء والمياه	531	541	555	230	237	%3.0
5	الإنشاءات	840	872	908	403	409	%1.5
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	2,829	2,894	2,986	1,509	1,546	%2.5
7	النقل والتخزين والاتصالات	2,545	2,604	2,693	1,280	1,344	%5.0
8	خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال	5,510	5,647	5,781	2,928	2,994	%2.3
9	الخدمات الاجتماعية والشخصية	2,533	2,558	2,607	1,243	1,272	%2.3
	المجموع	**22,102**	**22,654**	**23,312**	**11,230**	**11,597**	**%3.3**
ب	منتجو الخدمات الحكومية	4,065	4,120	4,171	2,009	2,032	%1.1
ج	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	241	245	252	128	130	%1.6
د	الخدمات المنزلية	625	626	626	209	209	%0.0
	المجموع (أ + ب + ج + د)	**27,033**	**27,645**	**28,361**	**13,575**	**13,968**	**%2.9**
-	الخدمات المصرفية المحتسبة	823	854	889	362	375	%3.6
=	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	26,210	26,791	27,472	13,213	13,593	%2.9
+	صافي الضرائب على المنتجات	3,406	3,483	3,560	1,840	1,874	%1.8
=	**الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق**	**29,616**	**30,274**	**31,032**	**15,053**	**15,466**	**%2.7**

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2017 - النصف الأول 2023

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة **22.3%** خلال الربع الثالث من عام **2023** بانخفاض مقداره **0.8** نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام **2022** حيث بلغ آنذاك **23.1%**، وبثبات المعدل مقارنة مع الربع الثاني من هذا العام. وتبعاً لتلك التطورات فقد بلغ معدل البطالة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام **2023** ما نسبته **21.16%** بانخفاض مقداره **1.67%** مقارنة بنسبة البطالة المسجلة خلال ذات الفترة من عام **2022** والبالغة **22.83%**.

المؤشر	2020	2021	2022	الثلاثة أرباع الأولى 2022	الثلاثة أرباع الأولى 2023	التغير النسبي
معدل البطالة	%22.7	%24.1	%22.9	%22.83	%21.16	%1.67-

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الاجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره **550.4** مليون دينار خلال النصف الأول من عام **2023** مقارنة مع تدفق للداخل مقداره **455.3** مليون دينار خلال النصف الأول من عام **2022**، ليحقق بذلك ارتفاعاً نسبته **20.9%**.

المؤشر	2019	2020	2021	2022	النصف الأول 2022	النصف الأول 2023	التغير النسبي
الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	518.1	539.8	441.5	807.3	455.3	550.4	%20.9

حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال الثمانية شهور الأولى من عام **2023** بنسبة **0.6%**، مقارنة بذات الفترة من عام **2022** لتصل إلى **1605.5** مليون دينار مقارنة بـ **1595.6** مليون دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2019	2020	2021	2022	الثمانية شهور الأولى 2022	الثمانية شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
حوالات العاملين	2,629.7	2,389.3	2,412.1	2,447.8	1,595.6	1,605.5	%0.6

كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

انخفض الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال العشرة شهور الأولى من عام **2023** بنسبة **2.52%** مقارنة بذات الفترة من عام **2022**، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة **2.55%**، وانخفاض الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية بنسبة **3.35%**، فيما ارتفع الرقم القياسي لكميات انتاج الكهرباء بنسبة **3.02%**.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2010=100)

الصناعة	2020	2021	2022	العشرة شهور الأولى 2022	العشرة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
الصناعات الاستخراجية	130.11	138.65	144.11	147.58	151.35	2.55
الصناعات التحويلية	74.01	84.09	86.06	86.49	83.59	3.35-
الكهرباء	128.32	130.92	139.25	140.11	144.34	3.02
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	**79.5**	**89.85**	**92.27**	**92.88**	**90.54**	**2.52-**

كما انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة **4.54%** خلال العشرة شهور الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، حيث جاء هذا الانخفاض كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة **3.69%**، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة **5.57%**، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة **1.83%**.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2010 = 100)

الصناعة	2020	2021	2022	العشرة شهور الأولى 2022	العشرة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
الصناعات الاستخراجية	103.6	112.89	151.47	149.56	155.09	3.69
الصناعات التحويلية	106.5	121.57	138.47	139.01	131.27	5.57-
الكهرباء	209.9	200.33	184.81	185.49	182.10	1.83-
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	**110.5**	**124.34**	**141.72**	**142.06**	**135.61**	**4.54-**

ثانياً: المستوى العام للأسعار(معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **2.13%** خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **106.68** ليصل إلى **108.95**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=2018)

البند	2020	2021	2022	الأحد عشر شهراً الأولى 2022	الأحد عشر شهراً الأولى 2023	التغير النسبي (%)
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	102.6	102.71	106.14	106.29	106.78	0.46
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	101.4	103.96	103.92	103.92	107.35	3.30
الملابس والاحذية	97.5	96.32	96.57	96.53	95.95	0.60-
المساكن	99.7	101.26	107.97	107.57	112.43	4.51
التجهيزات والمعدات المنزلية	101.5	102.03	105.11	104.97	107.00	1.94
الصحة	104.6	105.50	109.35	109.09	112.54	3.16
النقل	98.6	103.05	108.78	108.67	110.10	1.31
الاتصالات	100.9	102.28	103.21	103.18	103.67	0.47
الثقافة والترفيه	98.5	99.13	108.63	108.21	113.50	4.89
التعليم	104.4	104.67	106.07	105.98	107.87	1.78
المطاعم والفنادق	104.8	106.27	114.02	113.79	116.69	2.55
السلع والخدمات الأخرى	103.6	103.83	106.34	106.18	109.18	2.82
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	101.1	102.46	106.79	106.68	108.95	2.13
معدل التضخم	**%0.3**	**%1.3**	**%4.23**	**%4.22**	**%2.13**	-

ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العشرة شهور الأولى من عام **2023** ما قيمته **5.896** مليار دينار، علماً بأنه يتعذر مقارنة حجم التداول بنظيره من العام السابق **2022** وتحديد معدلات التغير لاختلاف آلية الاحتساب، وذلك بعد أن تم اعتماد آلية مختلفة لاحتساب حجم التداول العقاري عن المتبعة سابقاً بسبب توفر بيانات أكثر دقة نتيجة أتمتة معاملات تسجيل الأراضي وحوسبتها.

هذا وانخفضت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة خلال العشرة شهور الأولى من عام **2023** بنسبة **1.6%** مقارنة بذات الفترة من عام **2022** حيث بلغت **220.8** مليون دينار مقارنة بـ **224.4** مليون دينار لنفس الفترة من عام **2022**. أما بخصوص عدد معاملات البيع في المملكة فقد انخفضت بنسبة **4.3%** لتصل إلى ما يقارب **132.5** ألف معاملة. كما انخفضت قيمة وعدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال العشرة شهور الأولى من عام **2023** مقارنة بذات الفترة من عام **2022**، حيث انخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة **25.5%** لتصل إلى **2184** أرض وشقة، كما انخفضت قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة **33.1%** لتصل إلى **172.8** مليون دينار وذلك خلال العشرة شهور الأولى من عام **2023**.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	العشرة شهور الأولى 2022	العشرة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
حجم التداول	-	5,896.4	-
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	224.4	220.8	%1.6-
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف معاملة)	138.5	132.5	%4.3-
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	2,931	2,184	%25.5-
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	258.4	172.8	%33.1-

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال العشرة شهور الأولى من عام 2023 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
عراقية	65.7	%38.0
سورية	18.9	%11.0
سعودية	13.9	%8.0
الأمريكية	8.0	%4.6
جنسيات أخرى	66.3	%38.4
المجموع	**172.8**	**%100**

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية بنسبة **2.4%** خلال التسعة شهور الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بنسبة **2.0%**، وانخفاض قيمة المعاد تصديره بنسبة **7.3%**، كما انخفضت كذلك المستوردات بنسبة **7.0%**. ونتيجة لتلك التطورات فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة **11.0%** خلال التسعة شهور الأولى من عام **2023** مقارنة بذات الفترة من عام **2022**.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
الصادرات الوطنية	5,044.1	6,038.8	8,081.8	6,402	6,272	2.0%-
المعاد تصديره	595.7	605.0	708.1	531	492	7.3%-
الصادرات الكلية	5,639.8	6,643.8	8,789.9	6,933	6,764	2.4%-
المستوردات	12,235.4	15,295.1	19,375.7	14,890	13,842	7.0%-
اجمالي التجارة الخارجية	17,279.5	21,333.9	27,457.5	21,292	20,114	5.5%-
الميزان التجاري	6,595.6-	8,651.3-	10,585.8-	7,957-	7,078-	11.0%-
تغطية الصادرات للمستوردات %	**46.1%**	**43.4%**	**45.4%**	**46.6%**	**48.9%**	**2.3%**

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال التسعة شهور الأولى من عام **2023**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة **71.5%** ومن محضرات الصيدلة بنسبة **28.2%**، فيما انخفضت قيمة الصادرات الوطنية من البوتاس الخام والفوسفات الخام بنسبة **37.2%** و**23.7%** على التوالي.

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
الألبسة وتوابعها	1,160.4	1,277.5	1,553.8	1,185	1,020	13.9-
الأسمدة	644.1	938.5	1091.8	912	782	14.3-
الحلي والمجوهرات الثمينة	-	-	-	355	609	71.5
البوتاس الخام	380.3	513.1	1,055.0	820	515	37.2-
الفوسفات الخام	243.1	377.0	759.7	595	454	23.7-
محضرات الصيدلة	423.2	421.4	445.3	294	377	28.2
المواد الأخرى	2,076.4	2,277.2	2,743.1	2,241	2,515	12.2
مجموع الصادرات الوطنية	**5,044.1**	**6,038.8**	**8,081.8**	**6,402**	**6,272**	**2.0%-**

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال التسعة شهور الأولى من عام **2023**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة **16.9%** ومنها السعودية بنسبة **22.4%**، فيما انخفضت الصادرات الوطنية إلى الدول الآسيوية غير العربية بنسبة **16.5%** ومنها الهند التي انخفضت الصادرات إليها بنسبة **7.6%**.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2020	2021	2022	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**2,014.0**	**2,268.2**	**2,732.7**	**1,974**	**2,307**	**16.9**
منها السعودية	576.2	733.4	840.3	626	766	22.4
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	**1,270.7**	**1,641.8**	**1,776.6**	**1,573**	**1,559**	**0.9-**
منها الولايات المتحدة الأمريكية	1,220.5	1,586.5	1,685.1	1,513	1,480	2.2-
الدول الاسيوية غير العربية	**1,072.1**	**1,418.0**	**2,325.3**	**1,869**	**1,561**	**16.5-**
منها الهند	613.5	906.6	1,272.8	1,046	966	7.6-
دول الاتحاد الاوروبي	**153.4**	**179.1**	**428.0**	**348**	**311**	**10.6-**
منها هولندا	37.22	38.94	123.42	90	53	41.1-
باقي التكتلات الاقتصادية	**533.9**	**531.7**	**819.2**	**638**	**534**	**16.3-**
منها المنطقة الحرة	268.7	288.1	419.6	315	230	27.0-
مجموع الصادرات الوطنية	**5,044.1**	**6,038.8**	**8,081.8**	**6,402**	**6,272**	**%2.0-**

الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال التسعة شهور الأولى من عام **2023** بنسبة **16.9%** مقارنة بذات الفترة من عام **2022**، لتصل إلى ما يقارب **855.4** مليون دينار مقارنةً مع **731.7** مليون دينار خلال ذات الفترة من عام **2022**.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

البند / الفترة	2020	2021	2022	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
إجمالي قيمة الصادرات الزراعية	**760.5**	**873.5**	**968.8**	**731.7**	**855.4**	**%16.9**

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال التسعة شهور الأولى من عام 2023، فقد انخفضت قيمة المستوردات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة **33.4%**، والحبوب بنسبة **20.1%** والنفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية بنسبة **18.3%**، فيما ارتفعت من العربات والدراجات وأجزائها بنسبة **38.1%**.

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2020	2021	2022	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية	1,283.8	2,380.4	3,503.3	2,800	2,288	18.3-
العربات والدراجات وأجزائها	888.2	1,100.8	1,170.0	873	1,206	38.1
الحلي والمجوهرات الثمينة	151.1	994.9	1,705.2	1,388	925	33.4-
الآلات والأدوات الآلية وأجزائها	803.0	921.1	1,029.1	802	862	7.5
الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها	719.8	803.4	873.1	646	670	3,7
الحبوب	555.1	667.1	1,002.9	681	544	20.1-
المواد الأخرى	7,834.4	8,427.4	10,092.1	7,700	7,347	4.6-
إجمالي المستوردات	**12,235.4**	**15,295.1**	**19,375.7**	**14,890**	**13,842**	**%7.0-**

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال التسعة شهور الأولى من عام **2023**، فقد انخفضت قيمة المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة **22.5%** ومنها السعودية بنسبة **14.6%**، فيما ارتفعت قيمة المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة **13.6%** ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي ارتفعت المستوردات منها بنسبة **16.3%**.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2020	2021	2022	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**2,881.5**	**4,343.6**	**5,730.6**	**4,600**	**3,565**	**22.5-**
منها السعودية	1521.5	2282.2	2931.7	2,322	1,984	14.6-
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	**1,130.5**	**1,123.9**	**1,176.4**	**882**	**1,002**	**13.6**
منها الولايات المتحدة الأمريكية	1,003.3	988.0	1,060.5	793	922	16.3
الدول الاسيوية غير العربية	**4,277.9**	**5,267.1**	**7,074.3**	**5,339**	**5,518**	**3.4**
منها الصين الشعبية	1,924.2	2,230.2	2,957.5	2,256	2,385	5.7
دول الاتحاد الاوروبي	**2,517.5**	**2,718.1**	**3,011.2**	**2,178**	**2,110**	**3.1-**
منها رومانيا	260.9	420.0	611.1	360	219	39.2-
باقي التكتلات الاقتصادية	**1,428.0**	**1,842.4**	**2,383.2**	**1,891**	**1,647**	**12.9-**
منها سويسرا	106.0	431.5	734.2	591	341	42.3-
إجمالي المستوردات	**12,235.4**	**15,295.1**	**19,375.7**	**14,890**	**13,842**	**%7.0-**

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الشهور التسعة الأولى من عام **2023** الى ما قيمته **6518.2** مليون دينار مقابل **6079.2** مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، أي بارتفاع بلغ **439** مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي **233.6** مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي **205.4** مليون دينار.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية/الموازنة خلال الشهور التسعة الأولى من عام **2023** حوالي **7953.7** مليون دينار مقابل **7611.5** مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره **342.2** مليون دينار أو ما نسبته **4.5%**، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الانفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار **533.6** مليون دينار أو ما نسبته **8.1%**، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي **191.4** مليون دينار أو ما نسبته **19.2%**.

ونتيجة لتلك التطورات فقد سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية/الموازنة عجز مالي بعد المنح بلغ حوالي **1396.8** مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من عام **2023**، مقابل عجز مالي بعد المنح بلغ حوالي **1407** مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	التسعة شهور الأولى 2022	التسعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	7,028.9	8,128.2	8,914.1	6,204.5	6,556.9	% 5.7
الايرادات المحلية	6,238.0	7,324.9	8,121.9	6,079.2	6,518.2	% 7.2
ايرادات ضريبية	4,958.6	5,626.9	6,047.9	4,660.4	4,894.0	% 5.0
اقتطاعات تقاعدية	7.3	7.5	4.9	3.5	3.7	% 5.7
الايرادات الاخرى	1,272.1	1,690.4	2,069.1	1,415.3	1,620.5	% 14.5
المنح الخارجية	790.8	803.3	792.2	125.2	38.7	% 69.1-
اجمالي الانفاق	9,211.3	9,858.8	10,466.6	7,611.5	7,953.7	% 4.5
النفقات الجارية	8,388.5	8,720.6	8,954.3	6,613.4	7,147.0	% 8.1
النفقات الرأسمالية	822.8	1,138.2	1,512.3	998.1	806.7	% 19.2-
العجز/الوفر بعد المنح	2,182.4-	1,730.6-	1,552.5-	1,407.0-	1,396.8-	% 0.7-
العجز/الوفر قبل المنح	2,973.3-	2,533.9-	2,344.7-	1,532.2-	1,435.5-	% 6.3-
% من الناتج المحلي الإجمالي						
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	% 22.7	% 25.0	% 25.7	% 24.9	% 24.9	-
الايرادات المحلية	% 20.1	% 22.6	% 23.5	% 24.4	% 24.7	% 0.3
اجمالي الانفاق	% 29.7	% 30.4	% 30.2	% 30.5	% 30.2	% 0.3-
العجز بعد المنح	% 7.0-	% 5.3-	% 4.5-	% 5.6-	% 5.3-	% 0.3-
العجز قبل المنح	% 9.6-	% 7.8-	% 6.8-	% 6.1-	% 5.4-	% 0.7-

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة **5.8%** بنهاية شهر أيلول من عام **2023** مقارنة بنهاية عام **2022**، ليصل إلى حوالي **40.714** مليار دينار أو ما نسبته **113.4%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر أيلول من عام **2023**، مقارنةً مع **38.490** مليار دينار أو ما نسبته **114.2%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2022**، شاملاً مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه التي تبلغ نحو **8.8** مليار دينار.

وارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة **4.0%** ليصل إلى **22.444** مليار دينار بنهاية شهر أيلول من عام **2023** (**62.5%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر أيلول من عام **2023**)، مقارنةً مع **21.579** مليار دينار في نهاية عام **2022** (**64.1%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2022**).

كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة **8.0%** ليصل إلى حوالي **18.270** مليار دينار في نهاية شهر أيلول من عام **2023** (**50.9%** من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر أيلول من عام **2023**) مقارنة مع **16.911** مليار دينار في نهاية عام **2022** (**50.2%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام **2022**).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

البند	2019	2020	2021	2022	أيلول 2023	التغير النسبي (%)
إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية	17,738.0	18,933.7	20,259.5	21,579.2	22,444.4	%4.0
% من الناتج المحلي الاجمالي	%56.1	%61.0	%63.1	%64.1	%62.5	%1.6-
رصيد الدين العام الخارجي	12,338.2	14,098.3	15,507.2	16,911.0	18,269.9	%8.0
% من الناتج المحلي الاجمالي	%39.0	%45.4	%48.3	%50.2	%50.9	%0.7
إجمالي الدين العام	30,076.2	33,032	35,766.7	38,490.2	40,714.3	%5.8
% من الناتج المحلي الاجمالي	%95.2	%106.5	%111.3	%114.2	%113.4	%0.8-

إجمالي الدين العام (مليار دينار) للأعوام 2019 - أيلول/2023

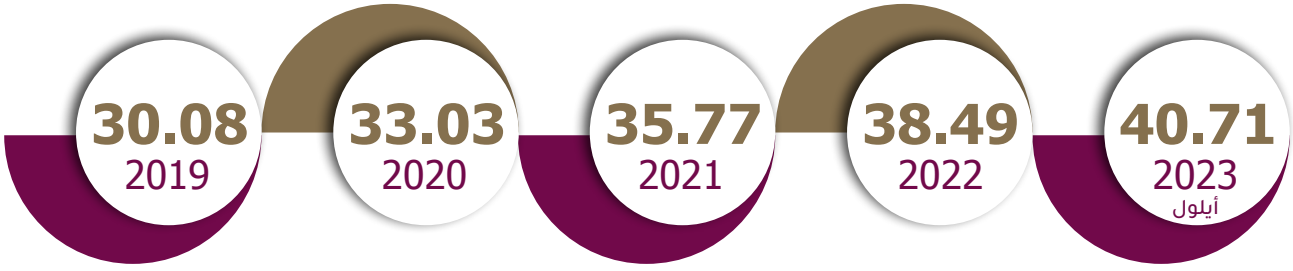

المصدر: وزارة المالية

سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

المؤشرات النقدية

انخفض عرض النقد (ع1) في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2023** بنسبة **3.3%** عن الرصيد المسجل في نهاية عام **2022**، في حين ارتفع عرض النقد (ع2) بنسبة **1.6%** بنهاية شهر تشرين الأول مقارنة بنهاية عام **2022**. أما النقد المصدر فقد سجل انخفاضاً بنسبة **4.2%** ليبلغ **6.396** مليار دينار بنهاية شهر تشرين الأول من عام **2023**.

البند (مليون دينار)	2020	2021	2022	تشرين الأول 2023	التغير النسبي (%)
عرض النقد (ع 1)	12,150.3	13,117.5	13,015.2	12,589.3	%3.3-
عرض النقد (ع 2)	37,011.9	39,509.2	41,681.7	42,354.7	%1.6
النقد المصدر	6,496.5	6,834.8	6,678.2	6,396.4	%4.2-

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد انخفضت بنسبة **1.0%** لتبلغ **17.098** مليار دولار أمريكي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام **2023**، مقارنةً مع **17.266** مليار دولار في نهاية عام **2022**.

البند	2020	2021	2022	تشرين الثاني 2023	التغير النسبي (%)
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	**15,919.7**	**18,043.2**	**17,266.9**	**17,098.5**	**%1.0-**

المؤشرات والمصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة **1.7%** في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2023** مقارنةً مع نهاية عام **2022** لتصل إلى **65.255** مليار دينار مقارنة بـ **64.142** مليار دينار في نهاية عام **2022**. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة **1.6%** لتصل إلى **59.187** مليار دينار، وارتفاع الموجودات الأجنبية بنسبة **3.2%** لتصل إلى **6.068** مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	تشرين الأول 2023	التغير النسبي (%)
الموجودات الاجنبية	6,303.0	6,342.5	5,882.7	6,068.2	%3.2
الموجودات المحلية	50,735.0	54,715.2	58,259.4	59,187.2	%1.6
إجمالي الموجودات	57,038.0	61,057.7	64,142.1	65,255.4	%1.7
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	8,715.2	9,044.3	9,378.8	9,943.9	%6.0

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **2.2%** في نهاية تشرين الأول من عام **2023** لتصل إلى ما يقارب **33.320** مليار دينار، مقارنة مع **32.591** مليار دينار بنهاية عام **2022**. وقد شكلت القروض والسلف حوالي **62.8%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية **27.6%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية تشرين الأول من عام **2023**.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	تشرين الأول 2023	التغير النسبي (%)
اجمالي التسهيلات الائتمانية	28,639.1	30,028.5	32,591.5	33,319.9	%2.2
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %					
جاري مدين	%9.5	%9.0	%9.1	%8.2	%0.9-
قروض وسلف	%64.5	%62.8	%62.3	%62.8	%0.5
كمبيالات واسناد مخصومة	%0.7	%0.7	%0.5	%0.4	%0.1-
ذمم بنوك إسلامية	%24.6	%26.8	%27.2	%27.6	%0.4
بطاقات الائتمان	%0.7	%0.7	%0.9	%1.0	%0.1

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية تشرين الأول من عام **2023** بنسبة **2.9%** لتصل إلى **43.329** مليار دينار مقارنة مع **42.106** مليار دينار في نهاية عام **2022**. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته **60.6%** من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته **25.2%** من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت **14.2%** من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني **78.7%** من إجمالي الودائع حيث بلغت ما يقارب **34.096** مليار دينار بنهاية تشرين الأول من عام **2023** مقارنة بـ **32.841** مليار دينار بنهاية عام **2022**.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	تشرين الأول 2023	التغير النسبي (%)
اجمالي الودائع	36,789.1	39,522.3	42,106.7	43,329.2	%2.9
توزيع الودائع حسب النوع %					
تحت الطلب	%28.6	%29.2	%27.5	%25.2	%2.3-
توفير	%16.9	%17.0	%15.7	%14.2	%1.5-
لأجل	%54.5	%53.8	%56.8	%60.6	%3.8
توزيع الودائع حسب العملة %					
الودائع بالدينار الأردني (%)	%76.7	%77.6	%78.0	%78.7	%0.7
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	28,233.9	30,684.6	32,841.5	34,096.8	%3.8
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	%23.3	%22.4	%22.0	%21.3	%0.7-
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	8,555.2	8,837.7	9,265.2	9,232.4	%0.4-

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إلى **5.0%** خلال النصف الأول من عام **2023**، مقارنةً مع **4.6%** خلال النصف الأول من عام **2022**. في حين انخفضت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **78.9%** خلال النصف الأول من عام **2023**، مقارنةً مع **83.4%** خلال النصف الأول من عام **2022**. وبلغت نسبة كفاية رأس المال **17.4%** خلال النصف الأول من عام **2023**، مقارنة مع **17.1%** خلال النصف الأول من عام **2022**، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **135.8%** خلال النصف الأول من عام **2023**، مقارنةً مع **136.7%** خلال النصف الأول من عام **2022**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (**100%**).

وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ **1.2%** خلال النصف الأول من عام **2023**، مقارنة مع **1.0%** خلال النصف الأول من عام **2022**، كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن ما نسبته **10.2%** خلال النصف الأول من عام **2023**، مقارنة مع **8.2%** خلال النصف الأول من عام **2022**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2019 - النصف الأول 2023)

المؤشر(%)	2019	2020	2021	2022	النصف الأول 2022	النصف الأول 2023	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	%5.0	%5.5	%5.0	%4.5	%4.6	%5.0	%0.4
نسبه تغطية الديون غير العاملة	%69.5	%71.5	%79.9	%81.5	%83.4	%78.9	%4.5-
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	%6.27	%6.4	%4.2	%3.8	%3.4	%4.8	%1.4
نسبه كفاية راس المال	%18.28	%18.3	%18.0	%17.3	%17.1	%17.4	%0.3
نسبه السيولة القانونية	%133.8	%136.5	%141.5	%138.0	%136.7	%135.8	%0.9-
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	%9.44	%5.1	%8.3	%8.8	%8.2	%10.2	%2.0
العائد على الموجودات (ROA)	%1.18	%0.6	%1.0	%1.0	%1.0	%1.2	%0.2

هيكل أسعار الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية شهر تشرين الأول من عام **2023** مقارنة بنهاية العام **2022**، حيث بلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **7.50%** وسعر إعادة الخصم **8.50%**. هذا وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية قد استقرت خلال شهر آب **2023** وحتى شهر تشرين الأول **2023** دون تغير.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2020	2021	2022	تشرين الأول 2023	التغير (%)
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي%					
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	2.50	2.50	6.50	7.50	1.00
سعر اعادة الخصم	3.50	3.50	7.50	8.50	1.00
سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء	3.25	3.25	7.25	8.25	1.00
سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة	2.00	2.00	6.25	7.25	1.00

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب ارتفاعاً لتبلغ **0.83%** في نهاية تشرين الأول من عام **2023**، فيما انخفضت أسعار الفائدة على حسابات التوفير لتصل إلى **0.35%**، في حين ارتفع سعر الفائدة على الودائع لأجل ليصل إلى **5.97%** كما في نهاية تشرين الأول من عام **2023**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

%	2020	2021	2022	تشرين الأول 2023	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع%					
تحت الطلب	0.27	0.26	0.37	0.83	0.46
توفير	0.34	0.27	0.41	0.35	0.06-
لأجل	3.65	3.45	4.59	5.97	1.38

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد ارتفع سعر الفائدة على الجاري مدين ليبلغ **8.99%** في نهاية تشرين الأول من عام **2023** مقارنة بنهاية عام **2022**، كما ارتفع سعر الفائدة على القروض والسلف ليبلغ **9.00%**. هذا وبلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء **11.39%** كما في نهاية تشرين الأول من عام **2023**، مقارنة بـ **10.80%** بنهاية عام **2022**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

%	2020	2021	2022	تشرين الأول 2023	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية%					
جاري مدين	7.30	7.16	8.30	8.99	0.69
قروض وسلف	7.17	6.89	8.34	9.00	0.66
كمبيالات واسناد مخصومة	8.51	7.99	8.36	8.41	0.05
سعر الإقراض لأفضل العملاء	8.33	8.37	10.80	11.39	0.59

* تمثل الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء للائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة

تقاص الشيكات

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر أيلول من عام **2023** ما مجموعه **474.1** ألف شيك بقيمة **3.194** مليار دينار. أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **13.7** ألف شيك وبنسبة **2.9%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **84.9** مليون دينار وبنسبة **2.7%** من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب الشيكات المعادة فقد كانت **8.7** ألف شيك (بقيمة **54.3** مليون دينار) لأسباب مالية وبنسبة **63.3%** من إجمالي الشيكات المعادة، فيما بلغت الشيكات المعادة لأسباب فنية **5.0** ألف شيك (بقيمة **30.6** مليون دينار) وبنسبة **36.7%** من إجمالي الشيكات المعادة بنهاية شهر أيلول من عام **2023**.

وبمقارنة الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر أيلول من عام **2023** بذات الشهر من عام **2022**، فقد سجلت الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر أيلول/**2023** انخفاضاً بنسبة **9.3%** عن الشيكات المقدمة للتقاص خلال شهر أيلول/**2022** والتي بلغت آنذاك **523** ألف شيك، أما من حيث القيمة فقد سجلت انخفاضاً أيضاً بنسبة **3.2%** حيث بلغت آنذاك **3.3** مليار دينار.

أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر تشرين الثاني من عام **2023** بنسبة **0.13%** ليبلغ **4080.27** نقطة. هذا وشهدت أسعار الإغلاق لأربعة بنوك ارتفاعاً تراوح ما بين **0.5%** إلى **2.9%**، فيما شهدت أسعار الإغلاق لتسعة بنوك انخفاضاً تراوح ما بين **0.4%** و**8.3%**. فيما استقر سعر الإغلاق لبنكاً واحداً دون تغير.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر تشرين الثاني حوالي **5.29** مليون سهم، وبإجمالي عدد عقود بلغ **4080** عقد، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي **11.38** مليون دينار خلال شهر تشرين الثاني من عام **2023**.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر تشرين الثاني 2023
(من 1 - 30 تشرين الثاني 2023)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الاغلاق السابق	اعلى سعر	أدنى سعر	سعر الاغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	4.42	4.45	4.34	4.44	0.02	4.39	22	3,142,040	716,112	1,051
بنك الإسكان	THBK	3.64	3.62	3.51	3.58	0.06-	3.57	16	56,613	15,857	96
بنك المال	EXFB	2	2.01	1.93	1.99	0.01-	1.97	22	1,299,228	658,534	726
البنك الأهلي	AHLI	1.08	1.08	1.04	1.08	0	1.05	22	1,156,106	1,097,778	437
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	4.05	4.19	4.05	4.15	0.1	4.12	22	1,511,333	367,209	474
بنك الاتحاد	UBSI	1.74	1.8	1.7	1.79	0.05	1.75	20	2,689,834	1,537,896	201
بنك الأردن	BOJX	2.25	2.26	2.21	2.24	0.01-	2.22	22	478,217	215,235	342
بنك القاهرة عمان	CABK	1.35	1.34	1.32	1.33	0.02-	1.32	22	368,739	278,571	301
البنك الأردني الكويتي	JOKB	2.47	2.48	2.4	2.45	0.02-	2.44	22	222,060	91,034	215
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.29	1.3	1.26	1.27	0.02-	1.28	7	10,570	8,230	12
البنك التجاري الأردني	JCBK	0.96	0.92	0.88	0.88	0.08-	0.9	10	31,249	34,729	39
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.72	0.74	0.71	0.74	0.02	0.72	19	59,392	82,432	94
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	1.94	1.96	1.91	1.93	0.01-	1.96	15	325,444	166,425	60
البنك الاستثماري	INVB	1.55	1.55	1.5	1.53	0.02-	1.52	12	30,971	20,379	32
المجموع لقطاع البنوك									11,381,796	5,290,421	4,080

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر تشرين الثاني = 4080.27 / التغير عن الشهر السابق = 0.13 %

* المصدر: بورصة عمان